

الجمهورية التونسية وزارة التجهيز

دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي (ملخص)

يشكل هذا التقرير ملخص التقرير النهائي لدراسة المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي. وقد أسند إنجاز هذه الدراسة إلى مكتب الدراسات أفق للاستشارة من طرف وزارة التجهيز و الإسكان و التهيئة الترابية / الإدارة العامة للتهيئة الترابية. وقد أشرفت الإدارة العامة للتهيئة الترابية على إنجاز هذه الدراسة ممثلة في :

السيد غازي علي خذري، المدير العام للتهيئة الترابية،
السيد أحمد الكامل، مدير الدراسات العامة والبرمجة.

كما تكون فريق العمل لمكتب الدراسات من الخبراء الآتي ذكرهم :

- * محمد غانمي : خبير إقتصادي ومنسق فني للدراسة
- * سالم بن فضل : مهندس تهيئة عمرانية
- * طارق الحاجي : خبير بيئة
- * سفيان علوي : خبير جغرافيا
- * حلمي بحري : اختصاصي في الخرائط الرقمية

ولا يفوتنا أن نشكر السادة ولآت كل من سوسة والمنستير والمهدية و صفاقس وممثلي الإدارات والمصالح المركزية و الجهوية على التعاون المثمر الذي أبدوه تجاه خبراءنا طيلة فترة إنجاز هذه الدراسة.

أفق للاستشارة

الفهرس

3.....		مقدمة
4.....	1. الخصائص الجغرافية والطبيعية	.1
4.....	2. الخصائص الديمغرافية والاجتماعية-الاقتصادية	.2
5.....	3. القطاعات الاقتصادية	.3
8.....	4. الهيكلة العمرانية	.4
9.....	5. إشكاليات التهيئة	.5
12.....	6. التوجهات الرئيسية للتهيئة	.6
12.....	1.6. جعل المناطق الساحلية محور تنمية مستدامة وإشعاع على المناطق الداخلية	.1.6
13.....	2.6. مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى المقررة لجعل الجهة قاعدة للتبادل الدولي والرفع من قدرتها التنافسية	.2.6
13.....	3.6. تدعيم الشبكة العمرانية	.3.6
14.....	4.6. تنمية القطاعات الاقتصادية	.4.6
14.....	5.6. تأمين الحاجيات المائية والطاقية	.5.6
15.....	6.6. تأهيل الوضع البيئي وحماية المحيط	.6.6
15.....	7. المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية	.7
15.....	1.7. السيناريوهات المطروحة	.1.7
16.....	2.7. الإسقاطات والحاجيات	.2.7
17.....	3.7. محتوى المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية	.3.7
18.....	8. المخطط - البرنامج	.8
20.....	9. التركيبة المؤسساتية	.9
20.....	1.9. الهيكلة	.1.9
21.....	2.9. الآليات المعتمدة	.2.9

مقدمة

يأتي المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي في وقت ملائم يؤشر على تحول جذري للبروز الاقتصادي والاجتماعي لهذه الجهة ليس محليا وجهويا فقط بل ودوليا أيضا كما يدل عليه استقطابها للعديد من المشاريع ذات البعد الدولي. هذا في الوقت الذي لا تزال تبرز بعض المعوقات و الإشكاليات حيث يلاحظ ضعف التكامل بين الساحل و صفاقس كما يسجل تضخم المراكز العمرانية الكبرى (سوسة و صفاقس والمنستير) على حساب باقي المدن و الإستقطاب المزدوج للمهدية من طرف مراكز الساحل (سوسة و المنستير) من ناحية و صفاقس من ناحية أخرى و انعدام التوازن بين المناطق الساحلية والجهات الداخلية.

وتحضى الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي بمكانة مميزة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لكونها تساهم بدور هام في الاستثمار و الإنتاج و التشغيل. ومن أجل تعزيز هذا الدور، يأتي المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية لي طرح إطارا فعّالا و متناسقا لتهيئة و تطوير الجهة ضمن منظور أشمل تنصهر فيه كل التدخلات الإستراتيجية لمختلف الأطراف، مما يتيح تحسين القدرة التنافسية لهذه الجهة. كما يكتسي هذا المثال التوجيهي قيمة إضافية لكونه يغطي جزءا هاما من المجال الترابي لهذه الجهة لم تشمله من قبل أمثلة توجيهية للتهيئة الترابية.

فباستثناء المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني، والذي يبقى إطارا عاما للتهيئة رغم شموليته، فإن الأمثلة التوجيهية للتهيئة المنجزة، سواء منها ما تعلق بالمدن الكبرى (سوسة و صفاقس) أو بالمجموعات العمرانية (المنستير و المهدية) أو بالمناطق الحساسة (بوفيشة- النفيضة- هرقلة، الغضابنة- الشابة- ملولش و قرقنة و المحرس...)، لم تمس سوى 40,6% من المجال الترابي للجهة الاقتصادية للوسط الشرقي.

وفي الوقت الذي تنهيا فيه البلاد للانصهار في العولمة، وذلك بعد دخول اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التطبيق، يأتي المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي ليمسح كامل تراب الجهة من حيث تشخيص و استشراف التحولات بها و وضع السيناريوهات الملائمة لتهيئتها ضمن إطار من التناسق و التكامل مع التوجهات الوطنية العامة، بما يكون داعما لجاذبية الجهة لرؤوس الأموال و الاستثمار الخارجي و يتيح تحقيق الأهداف الإستراتيجية في التنمية المستدامة و المحافظة على الموارد الطبيعية.

و يشكل هذا التقرير ملخص التقرير النهائي لدراسة المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي بعد أن تم إستكمال مختلف مراحل الدراسة.

1. الخصائص الجغرافية والطبيعية

تشمل الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي أربع ولايات هي على التوالي من الشمال إلى الجنوب ولاية سوسة وولاية المنستير وولاية المهدية وولاية صفاقس وتنقسم كل ولاية بدورها إلى معتمديات حيث تعد كلها 55 معتمدية، وتحدها شمالا ولاية نابل وغربا ولايات زغوان والقيروان وسيدي بوزيد وجنوبا ولاية قابس وشرقا البحر الأبيض المتوسط. وتمسح هذه الجهة 14213 كلم² أي ما يعادل 9.2 % من مساحة البلاد. وتتميز بمناخ متنوع حيث يغلب عليه المناخ شبه الجاف في النصف الشمالي للجهة الاقتصادية (الساحل وجزء من ولاية صفاقس) والمناخ الجاف في النصف الجنوبي (باقي ولاية صفاقس) وهو مناخ ذو طبيعة معتدلة على طول الشريط الساحلي لوجوده تحت التأثيرات البحرية. أما بالمناطق الداخلية فيغلب على المناخ الطابع الحار الواقع تحت التأثيرات القارية.

وتحتوي الجهة على موارد طبيعية هامة بحرية منها وفلاحية (تربة) إلا أن الموارد المائية فيها تبقى شحيحة بالنظر إلى تنامي الحاجيات الاستهلاكية (نتيجة التوسع للمناطق السقوية أو النمو الديموغرافي المتواصل بالجهة وكذلك التطور الصناعي المستهلك للماء (صناعات غذائية، صناعات كيميائية...)) حيث تبلغ كمية مياه الشرب المتوفرة محليا 8,6 مليون م³ متأتية من الموائد العميقة تستغل كلها مقابل مستوى حاجيات سنوية تقدر بـ 91 مليون م³ وهو ما تغطيه مياه الشمال وكذلك المياه المتأتية من الموائد العميقة بولايات القصرين والقيروان وسيدي بوزيد ومما يعطي إشكالية تأمين الموارد المائية الكافية بعدا أعمق هو التنامي المتواصل للحاجيات المائية، لذلك تطرح مسألة تأمين الحاجيات المائية كضرورة إستراتيجية لتهيئة وتنمية الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي.

2. الخصائص الديمغرافية والاجتماعية-الاقتصادية

بلغ عدد سكان الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي 2,233 مليون نسمة سنة 2004 وهو ما يجعل منها ثاني أكبر تجمع سكاني بالبلاد، بعد منطقة تونس الكبرى بـ 2,478 مليون نسمة. وأصبحت الجهة الاقتصادية تعد سنة 2009 حوالي 2,418 مليون نسمة أي بزيادة قرابة 185 ألف ساكن في غضون 5 سنوات. وقد تطور عدد السكان بالجهة خلال العشرية (1994-2004) بنسبة نمو تقدر بـ 1,81% و بـ 1,44% خلال العشرية (2004-2009) مقابل 1,21% على المستوى الوطني. ويبلغ معدل الكثافة السكانية 168 ساكن/كلم² مقابل 68 ساكن/كلم² على المستوى الوطني. إلا أن هذه المعدلات تحجب مفارقات كبيرة بين المناطق بالجهة الاقتصادية للوسط الشرقي حيث تبلغ الكثافة معدل 221 ساكن/كلم² بكامل معتمديات الشريط الساحلي وتصل هذه الكثافة الى مستوى 995 ساكن/كلم² بصفاقس الكبرى و 1251 ساكن/كلم² بسوسة الكبرى و 1213 ساكن/كلم² بمعتمدية المنستير.

وقد كان لعامل الهجرة بين الولايات دور هام في تطور عدد السكان بالجهة الاقتصادية للوسط الشرقي حيث بينت نتائج التعداد العام للسكان والسكنى وجود فائض هجرة إيجابي

يبلغ عدد السكان النشطون المشتغلين بالجهة الاقتصادية للوسط الشرقي 687195 نسمة سنة 2004، مقابل 534674 نسمة سنة 1994، أي ما يعادل نسبة نمو بـ 2,5% سنويا.

أما في ما يتعلق بالسكان العاطلين عن العمل، فيبلغ عددهم 83399 نسمة سنة 2004 وهو ما يعادل نسبة بطالة تقدر بـ 10,2% مقابل 13,9% على المستوى الوطني. وتبرز أكبر نسبة بطالة بولاية صفاقس حيث تبلغ 11,2% تليها سوسة بـ 11,1% و المهدية بـ 10,9% و المنستير بـ 7,4%. وما يميز نسبة البطالة بالجهة الاقتصادية للوسط الشرقي انخفاضها مقارنة بسنة 1994.

3. القطاعات الاقتصادية

- القطاع الفلاحي :

تمسح الأراضي الفلاحية بالجهة الاقتصادية للوسط الشرقي حوالي 1.358.800 هكتار (أي ما يعادل 95,6% من مساحة الجهة الاقتصادية) منها 73% أراضي فلاحية محترثة و 12% مراعي و 1% غابات و 14% أراضي غير قابلة للزراعة. وتمثل غابات الزياتين أهم نسبة من الأراضي الفلاحية المحترثة (600 ألف هك) أي ما يعادل 60% من الأراضي المحترثة تليها زراعة الخضروات بنسبة 25%. كما يوجد بالجهة قرابة 33 ألف هكتار من المناطق السقوية.

ويتكون الإنتاج الفلاحي خصوصا من الزيتون والخضروات والفواكه والحبوب. كما تتميز الجهة بأهمية قطاع الصيد البحري حيث يتكون الأسطول من 6137 وحدة صيد (سنة 2008) أغلبها للصيد الساحلي.

كما تتميز الجهة بأهمية قطاعات تربية الماشية والدواجن حيث يعد القطيع أكثر من 545 ألف أنثى غنم ومعز وأكثر من 61 ألف أنثى بقر. ويقدر الإنتاج الحيواني من اللحوم بحوالي 18500 طن من اللحوم الحمراء و قرابة 47000 طن من اللحوم البيضاء و 273000 طن من الحليب.

وقد أولت الجهة أهمية بالنسبة لقطاع الفلاحة البيولوجية خصوصا في قطاع الزياتين والخضروات.

رغم دوره الريادي في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم القطاع الفلاحي بـ 70% في إنتاج الزيتون على المستوى الوطني، تبقى مساهمته متواضعة في مستوى القيمة المضافة الفلاحية حيث لا تتجاوز 17%. وبالرغم من الجهود المبذولة لتنميته، يبقى القطاع الفلاحي بالجهة رهين العديد من المعوقات منها :

- محدودية الموارد المائية كما وكيفا مما حد كثيرا من نمو القطاع السقوي.

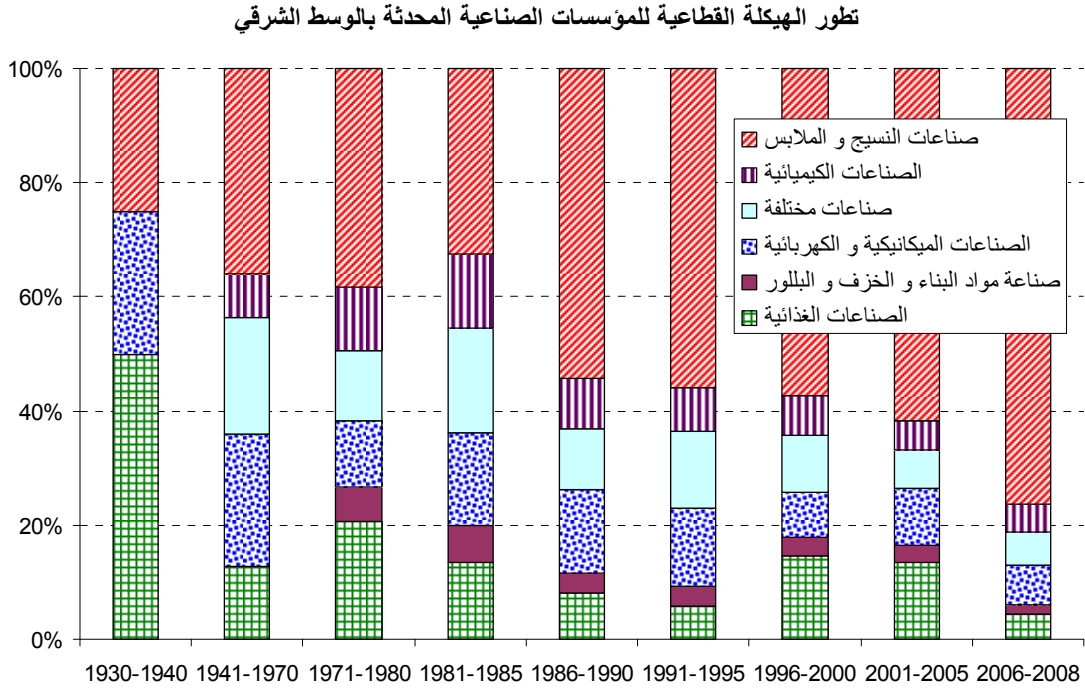
- الإنجراف و التصحر اللذان يتهددان الأراضي الفلاحية.
- نقص في الموارد العلفية والرعية من ناحية وارتفاع تكاليف تربية الماشية وهو ما يعيق تطور قطاع الألبان بالخصوص.
- تفقر العديد من المناطق الفلاحية الداخلية وحتى الساحلية نتيجة استقطاب المراكز العمرانية الكبيرة لليد العاملة (مثل نقص اليد العاملة بقطاع الزيتون).
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية وخاصة على حساب بعض المناطق السقوية (حول مدن كل من سيدي بوعلي و المنستير و صفاقس...).
- وجود مشاكل عقارية واستفحال ظاهرة تجزئة الأراضي نتيجة عوامل الإرث وهو ما يهددها بعدد من المشاكل (زحف عمراني و تحولها إلى أراضي بور...).

- القطاع الصناعي :

يشكل القطاع الصناعي أحد أهم الركائز الاقتصادية بالجهة الاقتصادية للوسط الشرقي سواء من حيث الإنتاج والقيمة المضافة أو من جانب التشغيل. حيث يوجد بالجهة 2527 مؤسسة صناعية (تشغل 10 أشخاص أو أكثر) موزعة بنسبة 34% بالمنستير و32% بصفاقس و26% بسوسة و8% بالمهدية توفر حوالي 37% من مواطن الشغل في القطاع الصناعي على المستوى الوطني وتساهم بحوالي 33% من الناتج الإجمالي الصناعي على المستوى الوطني. ويتميز القطاع الصناعي خصوصا بهيمنة قطاع النسيج والملابس بنسبة 57% وقطاع الصناعات الغذائية 11% والصناعات الميكانيكية 11% والصناعات المختلفة 10% والصناعات الكيماوية والبتروولية بنسبة 8% وهي مرتكزة بالخصوص بولاية صفاقس وولاية سوسة.

ويوجد بالجهة 40 منطقة صناعية مهيأة تمسح 1327 هكتار أي ما يعادل 36% من المناطق الصناعية على المستوى الوطني.

إلا أن التحليل المعمق لهذا القطاع يبين طابعه الهش حيث تهيمن عليه المؤسسات العاملة بقطاع النسيج وهو قطاع حساس لمواجهته منافسة عالمية مفتوحة كلياً وقوية. هذا في الوقت الذي تغلب عليه المؤسسات ذات الحجم المتوسط والصغير. ويمثل القطاع الصناعي 57% من مجموع المؤسسات المشغلة لـ 10 أشخاص أو أكثر والتي تشغل 37% من العاملين بالقطاع الصناعي على المستوى الوطني.



- القطاع السياحي :

ترتّب الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي في المرتبة الأولى في القطاع السياحي من حيث طاقة الاستيعاب والوحدات السياحية حيث يوجد بالجهة 205 وحدة سياحية تمثل قرابة 25% من الوحدات السياحية على المستوى الوطني. وتقدر طاقة الاستيعاب بالجهة بـ 77 ألف سرير سنة 2008 أي ما يعادل حوالي 30% من طاقة الاستيعاب الوطنية وهي تضم ثلاثة جهات سياحية كبرى: سوسة-القيروان، المنستير، المهدية-صفاقس.

تشتمل الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي على موارد سياحية هامة (شريط ساحلي يمتد على قرابة 280 كلم ومناطق طبيعية وأثرية هامة وجزر ومناطق رطبة) ولكنها غير مستغلة بالطريقة المثلى حيث شكل نقص التهيئة للمواقع الأثرية والتاريخية الموجودة من ناحية، وغياب هيكلية جيدة للمسالك السياحية من ناحية أخرى أهم العوائق لتنمية القطاع وتنويعه خصوصا بكل من جهتي المهدية و صفاقس.

وما يعطي إشكالية تنمية هذا القطاع بعدا إضافيا هو تكثيف التمرکز السياحي والفندقي ببعض المناطق الحساسة مثل الملك العمومي البحري وهو ما يهدد بانعكاسات سلبية على الجاذبية السياحية لهذه الوحدات الفندقية نفسها.

- القطاع التجاري والمالي : تعد الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي 21311 نقطة تجارية

يتكون أغلبها (96%) من نقاط بيع بالتفصيل. وتغلب عليها وحدات تجارة المواد الغذائية (65%) تليها وحدات التجارة في قطاع النسيج (16%) و في قطاع الغلال والخضر (12%). وتتوزع هذه النقاط التجارية حسب الولايات بتوافق مع عدد السكان وهو ما يتجلى

أما في القطاع المالي والبنكي، فتحتوي كل من ولايات سوسة والمنستير و صفاقس على مؤسسة للبنك المركزي التونسي إضافة إلى شبكة من البنوك التجارية تتكون من 248 وكالة بنكية بما في ذلك المهدية (35% من الوكالات البنكية بسوسة و35% بصفاقس و 20% بالمنستير و 10% بالمهدية)، كما تأتي كل من ولاية سوسة و صفاقس ووكالات بنكية مصدرية كليا (offshore) وهو ما يعكس الدور المتروبولي لكلا المدينتين.

4. الهيكلة العمرانية

تتشكل الهيكلة العمرانية للجهة الاقتصادية للوسط الشرقي حول شبكتين عمرانيتين شبه متبائنتين ومستقلتين : الشبكة العمرانية للساحل التي تربط كلا من سوسة والمنستير والمهدية من ناحية، والشبكة العمرانية بصفاقس والمتمحورة حول صفاقس الكبرى.

- الشبكة العمرانية للساحل : تجمع هذه الشبكة العمرانية كلا من الفضاءات الترابية لسوسة والمنستير والمهدية حيث تضطلع مدينة سوسة (أو سوسة الكبرى) بدور الحاضرة الجهوية وكذلك المنستير والتي من المفترض أن يكون لها كذلك دور جهوي هام لولا التأثير الكبير لمدينة سوسة. أما المهدية ، فتأتي في درجة ثانية كقطب جهوي مؤطر لفضاء ترابي لا يتجاوز حدود الولاية.

وتشكل مدينة سوسة، ضمن هذه الشبكة العمرانية، مركزا محوريا ومؤثرا أدى إلى خلق تركيبة عمرانية متضحمة لتفردها بالعديد من الوظائف الكبرى والمهيكلية والمستقطبة (ميناء تجاري و أقطاب سياحية وخدماتية...). ولا يمكن إغفال الدور التاريخي لهذه المدينة وغيرها في تشكيل دورها الحالي.

أما المنستير، ورغم استقطابها شبه المفرط من طرف سوسة، فقد استطاعت بفضل تطويرها لقاعدة صناعية كثيفة أن تنمي أقطابا عمرانية مساندة ولكنها بقيت متمركزة ضمن الشريط الساحلي (مثل قصيبة المديوني و المكنين و قصر هلال...). وقد تطورت هذه المدن نتيجة التمدد الصناعي الذي انتشر خلال سنوات السبعينات، بدأت على طول محاور الطرقات المهيكلية ثم انتشرت في تداخل مع النسيج العمراني وذلك في مسعى للاقتراب من مناطق السكن.

أما المهدية، فقد شكلت جزءا من فضاء وسيط شبه معزول وقليل الاندماج مع باقي الفضاء الترابي الساحلي. واعتبارا لضعف النشاط الاقتصادي بها، لم تستطع مدينة المهدية أن توظف كليا المراكز العمرانية التابعة لها بالظهير مثل السواسي وأولاد

وقد بين تحليل المنظومة العمرانية بالجهة أن المهدية خاضعة لإستقطاب مزدوج من طرف سوسة والمنستير شمالا و صفاقس جنوبا. وتبرز مظاهر هذا الإستقطاب من خلال كثرة اليد العاملة بالمنستير وبدرجة أقل سوسة والتي تقطن بجهة المهدية وخصوصا مدينة المهدية و منطقة شبيبة و بومرداس و قصور الساف. كما يبرز هذا الإستقطاب أيضا عبر الارتباط الوثيق لمدن جنوب الولاية (الجم والشابة...) مع صفاقس الكبرى.

- الشبكة العمرانية بصفاقس : في تميز ملفت عن باقي المراكز العمرانية لمنطقة الساحل، تتفرد صفاقس بشبكة عمرانية تكاد تكون متمثلة بالمطلق في مدن صفاقس الكبرى ذاتها حيث تتمركز خلف ظهير شاسع شبه خال لولا وجود بعض المراكز العمرانية الصغيرة على قلة عددها (منزل شاكر و الحنشة وجبنيانة و بئر علي و الغربية و المحرس و الصخيرة). وكان لعوامل تاريخية و ثقافية و اقتصادية الأثر الكبير في تشكيل هذه الهيكلية العمرانية المتفردة لمدينة صفاقس دون الإعتماد على تطوير مراكز مساندة و معاضدة لها مما أدى إلى تضخمها بالشكل الحالي مع بروز مشاكل و آثار خارجية سلبية.

وللتدليل على هذا الإختلال الكبير في الشبكة العمرانية لصفاقس، يكفي أن نذكر أن صفاقس الكبرى تأوي 475 ألف نسمة، تليها مدينة المحرس بـ 14,5 ألف نسمة فقط. ومما يعمق إشكالية التضخم العمراني لصفاقس الكبرى، عدم مواكبة البنية الأساسية للتطور العمراني و الإقتصادي بها، وهذا ما يجعل من تنمية المراكز العمرانية بالظهير كأحد أولويات هيكلية التراب بهذه الجهة و تنمية إقتصادها.

5. إشكاليات التهيئة

تنتهياً الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي بكامل ولاياتها الأربع إلى استقبال العديد من المشاريع الكبرى والتي ستعطي دفعا هاما للقدرة التنافسية لفضاء الجهة الاقتصادية من حيث استقطاب الاستثمار الوطني والخارجي وخصوصا تنامي جاذبيتها لليد العاملة وما يتبعها من حركة هجرة. فقد بينت نتائج تحليل محددات تنافسية الوسط الشرقي أن تركيز البنى الأساسية الكبرى ذات البعد الدولي هي الكفيلة لتدارك انحسار القدرة التنافسية للأقطاب المتروبولية بالجهة وخصوصا سوسة و صفاقس.

و نظرا لشساعة الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي وتنوع فضاءها الترابي، حيث أنها جمعت بين ساحل بحري ذو مناطق حساسة متعددة، وتكثف نشاطها الاقتصادي، وتنامي بنيتها الديموغرافية والعمرانية، تطرح بهذه الجهة العديد من إشكاليات التهيئة متعلقة بـ :

1.5. مخاطر تركز التمركز بالشريط الساحلي:

وهو ما ينجر عنه الضغط والاحتفاظ بالتجمعات العمرانية وخصوصا بالمدن الكبرى، حيث تستقطب الجهة الاقتصادية بنى أساسية ضخمة و جزء هام من سكان البلاد (25% من مجموع سكان البلاد و 33% من التبادل التجاري البحري و 34% من المؤسسات الاقتصادية، إلخ). ورغم تركيز المشاريع الكبرى عموما خارج الأقطاب العمرانية الكبرى، وما تحمله من شروط لتخفيض الاحتفاظ بهذه الأقطاب، فإنها تحمل بذور إشكاليات عدة لعل أهمها مزيد من الضغط على الشريط الساحلي الحساس سواء لطابعها البحري (ميناء بالمياه العميقة بالنفيسة، قطب صناعي هام بالصخيرة، مناطق سياحية شاطئية جديدة ..) أو لكونها ذات قدرة عالية على جذب الديموغرافي (البحث على العمل، أو الاصطياف، الترفيه...)، هذا بالإضافة إلى جذب المناطق الصناعية وحركة السفن البحرية (مثل ميناء المياه العميقة والمنطقة اللوجستية...)، أو لكونها أيضا لم تقطع مع حالة تمركز المشاريع الكبرى بالشريط الساحلي مما يحدثه ذلك من انخراط في التوازن الجهوي سواء مع المناطق الداخلية للجهة الاقتصادية نفسها أو مع الولايات الداخلية المجاورة.

2.5. انحسار القدرة التنافسية للجهة :

بالنظر إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني، تنحو الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي نحو فقدان بعض من مقومات قدرتها التنافسية وجاذبيتها الاقتصادية بالرغم من المجهودات المبذولة في مجال الاستثمار العمومي والخاص. ويرجع ذلك إلى المنافسة العالمية الحادة في عدة مجالات مثل الصناعة والسياحة وضعف الاستثمار في المشاريع الكبرى التي تمكن من الاندماج في الاقتصاد المعولم. وفي هذا الإطار، تبرز صفاقس كأكثر متضرر من تناقص القدرة التنافسية بالجهة تليها المنستير ثم سوسة. أما المهدية، فقد شهدت تنامي نسبي لجاذبيتها الاقتصادية ولكنها تبقى بعيدة دون مستوى تنافسية بقية مناطق الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي.

3.5. ضعف التوازن داخل الجهة :

تخضع الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي إلى استقطاب ثنائي حاد حيث تنقسم الجهة بمقتضاه إلى فضائين ترابين يرتبط الأول بتأثيرات الجذب القوي لكل من سوسة و بدرجة أقل المنستير والنصف الشمالي من ولاية المهدية. أما الفضاء الثاني فيرتبط باستقطاب صفاقس الكبرى ويشمل كامل تراب الولاية والنصف الجنوبي من ولاية المهدية. وهكذا تخضع ولاية المهدية إلى استقطاب مزدوج شمالا وجنوبا دون أن تكون قادرة، كمركز جهوي ومقر ولاية، على أن تؤدي دور متحكم في ترابها خصوصا في المجال الاقتصادي. وقد أحدث هذا الاستقطاب الثنائي فراغ هائل بهذه المنطقة الوسطى بالمهدية وخصوصا بظهيرها الريفي، كما أحدث نمو ضعيف على كامل الشريط الداخلي لولايات سوسة والمهدية وصفاقس.

4.5. معوقات لتنمية القطاعات الاقتصادية :

تواجه الجهة على المستوى الاقتصادي تحديات جمّة يتعلق جانب منها بالظروف الاقتصادية الدولية و يتعلق الجانب الآخر بكيفية استغلال الموارد بالجهة. فتواجه الفلاحة تحديات عديدة ذات خصوصيات حسب المنطقة. وكإشكاليات عامة للجهة، يواجه القطاع السقوي تحدي

أما الصناعة، فتمثل إحدى أهم القطاعات الاقتصادية بالجهة. ومع ذلك، تواجه تحدي المنافسة العالمية ورهانات الجودة والتكلفة، كما تشكو من التأثيرات الخارجية السلبية كنتيجة لسياسة التمرکز من ناحية وانعدام التخطيط بعيد المدى لتوفير المدخرات العقارية والحوزات لترکيز بني أساسية مصاحبة (مثل المناطق الصناعية القديمة حول ميناء صفاقس وسيدي عبد الحميد بسوسة ...) كما واجهت الصناعة غياب خدمات مصاحبة فعّالة (نقل، اتصالات...) طيلة عقود طويلة مما أحدث ظاهرة تسرب الرأسمال المحلي خارج الجهة.

وبالرغم من عراقة قطاع الصناعة بالجهة وتنوعه (صناعات أقمشة وملابس بالساحل وصناعات غذائية بالمهدية وصناعات كيميائية متنوّعة بصفاقس)، لم يشهد القطاع تطويراً لأساليب عمله كما يتلاءم مع تحديات العولمة ورهانات الجودة والمنافسة، ومن ذلك عدم تطوير نموذج العمل وفق منظومة الكليستر (Clusters) وتحقيق اندماج وثيق مع أقطاب التنمية التكنولوجية التي لم تكن موجودة أصلاً إلى غاية بداية سنوات 2000. ويواجه الجهاز الصناعي صعوبات في جذب الاستثمار الخارجي (الشراكة، المناولة...) لافتقاده العديد من المعايير الدولية خصوصاً فيما يتعلق بالتعامل مع البيئة والجودة... هذا بالإضافة إلى صغر حجم المؤسسات الصناعية وطابعها العائلي الغالب حيث تمثل المؤسسات المشغلة لـ 10 إلى 20 شخصاً 30% وتمثل المؤسسات المشغلة لـ 21 إلى 50 شخصاً 29%، ولا تمثل المؤسسات المشغلة لأكثر من 100 شخص سوى 20%، كما يغلب على القطاع الصناعي المؤسسات الصغيرة وذات الكثافة الرأسمالية الضعيفة في نفس الوقت مما يؤشر إلى ضعف بنيتها الاستثمارية وهشاشتها وربما بدائيتها بالنظر إلى التحولات الجارية في السوق العالمية (منافسة و تكتلات إقليمية...).

أما في قطاع السياحة، فقد تكتفت المناطق السياحية على كامل الشريط الساحلي (سوسة القنطاوي إلى غاية كورنيش المهدية...) كما ستدعم بتركيز قطب سياحي بهرقله و قطب سياحي بالغضابنة. كما أن غياب مسلك سياحي مهيكّل يربط مختلف الأقطاب السياحية الشاطئية بالمواقع التاريخية والأثرية المتوفرة بالظهير (الجم...) ساهم في عدم تنوع المنتج السياحي أضف إلى ذلك تدهور نوعية الحياة بالمدن الكبرى الحاضنة لهذه الأقطاب السياحية وما شكّله من عوامل نفور و تأثير سلبي على جاذبية السياحة.

5.5. رهانات تأمين الحاجيات المائية والطاقة :

يمثل التحدي المائي كذلك أهم عائق لتهيئة وتنمية الجهة. فمنذ بداية السبعينات أصبحت جهة الساحل و صفاقس مرتبطين بشدة بالموارد المتأتية من جهات أخرى حيث يتزود الساحل من مياه الشمال وتتزود صفاقس من مياه القصرين تضاف إليها مياه الشمال وهذا ما يعطي

فكما تبين معطيات وزارة الفلاحة، يزداد الضغط على مياه الشمال، في ظل استغلال شبه كامل لشبكة مياه السيلان بالبلاد. وتطرح كذلك مسألة البحث عن بدائل فعالة وهيكلية للتزود الاستراتيجي بالمياه الصالحة للشرب كضرورة لتحقيق الأمن المائي.

وكما الأمن المائي للجهة، يضع التوجه الكثيف نحو التصنيع إشكاليات متّصلة بضمنان التزود بالطاقة سواء الكهربائية منها أو الغازية. ورغم أن الحاجة إلى الطاقة هي مسألة تتعدى جهة معينة لتطرح ضمن منظور الموازنة العامة الوطنية للطاقة، فإن طرحها ضمن إطار هذا المثال التوجيهي لجهة الوسط الشرقي تمليه علينا طبيعة الأقطاب الصناعية الجديدة عالية الاستهلاك الطاقى من ناحية، وارتفاع أسعار النفط وما يشكله ذلك من تحدي للاقتصاد الوطني وخصوصا للقدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية بالجهة من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى قطاع النقل وضرورة تركيز شبكات مترو خفيف لكل من صفاقس وسوسة.

6.5. تحديات بيئية :

تطرح الإشكاليات البيئية كإحدى أهم إفرازات الحقبة التنموية الماضية التي تركز العمل التنموي فيها على بعث أقطاب صناعية وسياحية كبرى كرهان رئيسي لأحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية (مثل مصنع NPK و SIAPE بصفاقس) بالإضافة إلى الأثر المباشر لهذه الأقطاب من ناحية تلوث المحيط البحري وتدهور جودة الحياة نتيجة الانبعاثات الغازية والتسربات السائلة الملوثة و اضطراب التوازن البيئي البحري نتيجة النشاط السياحي البحري والإستعمال العشوائي للشريط البحري.

وكنتيجة لذلك، برزت مشاكل التوسع العمراني العشوائي، أدى ذلك إلى تفاقم ظاهرة الإكتظاظ بحركة السير داخل المدن الكبرى (خصوصا صفاقس وسوسة و بدرجة أقل المنستير) حيث بلغ عدد السكان بالمجموعة العمرانية لسوسة الكبرى 395 ألف نسمة و المجموعة العمرانية بصفاقس الكبرى 475 ألف نسمة سنة 2004.

6. التوجهات الرئيسية للتهيئة

يهدف المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي إلى تحقيق تنمية جهوية "عادلة" عبر تدعيم التنمية بالمناطق الداخلية للجهة الاقتصادية وإدماجها مع المناطق المجاورة، وتحسين القدرة التنافسية للجهة لجذب الاستثمار وتوفير مواطن الشغل، وإحكام استغلال الموارد الطبيعية المحدودة وحماية المحيط. لذلك، تطرح جملة من التوجهات لتهيئة وتنمية الجهة تتلخص في مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى لجعلها قاعدة للتبادل الدولي

1.6. جعل المناطق الساحلية محور تنمية مستدامة و إشعاع على المناطق الداخلية

يمثل الشريط الساحلي للجهة الاقتصادية للوسط الشرقي منطقة استقطاب لمشاريع كبرى ذات طابع وطني من شأنها تدعيم الانفتاح الخارجي للجهة الاقتصادية للوسط الشرقي وتكثيف التبادل الاقتصادي مع الخارج. ولجعل هذا الشريط محور تنمية مستدامة، يتمثل الرهان الذي يطرحه المثال التوجيهي للتهيئة في ضرورة دعم إشعاع هذه المشاريع على المناطق الداخلية للجهة من خلال تدعيم البنية التحتية التي تربط الساحل بالجهات الداخلية ومنظومة النقل بما من شأنه أن يرفع من حظوظ المناطق الداخلية في استقطاب الاستثمارات الداخلية والخارجية وتركيز المؤسسات الصناعية والخدماتية لتوفير حاجيات المشاريع الكبرى وتخفيف الضغط على الشريط الساحلي.

2.6. مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى المقررة لجعل الجهة قاعدة للتبادل الدولي والرفع من قدرتها التنافسية

والتي تتضمن بالخصوص إنجاز المراحل المتبقية من المطار الدولي بالنيضة والميناء بالمياه العميقة والمنطقة اللوجستية بالنيضة وتهيئة سبخة بن غياضة بالمهدية ومشروع تبرورة والقاعدتين اللوجستيتين بكل من سوسة و صفاقس والمناطق السياحية بكل من هرقله و الغضابنة والبقالطة وقرقنة والشفار.

3.6. تدعيم الشبكة العمرانية

يتعلق هذا الهدف بتركيز بنية عمرانية قوية، متماسكة ومتكاملة تقطع مع حالة الإستقطاب الحاد سواء بين المراكز الرئيسية بعضها البعض أو بين المركز الرئيسي والأطراف أو المراكز الثانوية (مثل سوسة الكبرى مقابل النفيضة وبوفيشة وكندار... ومثل صفاقس الكبرى وبقية مدن الولاية).

و تشمل الهيكلة العمرانية ثلاثة مستويات :

* المستوى الأول : الحاضرات الكبرى ويشمل هذا المستوى كل من سوسة الكبرى و صفاقس الكبرى وذلك لاعتبار الثقل الديموغرافي لهذه المراكز و لاحتوائها مختلف البنى الأساسية والخدمات ذات المستوى الرفيع الخاص بوظيفة الحاضرة الجهوية ذو البعد الدولي (مطارات وموانئ بحرية دولية، طريق سيارة مغاربية...).

* **المستوى العمراني الثاني** ويتعلق بتركيز مركز جهوي رئيسي يشع على المجال الداخلي للولاية وهو يشمل المنستير و المهديّة.

* **المستوى الثالث** و يخص بعث مراكز جهوية ثانوية ذات إشعاع جهوي محلي وهي مراكز ذات قدرة لأن تتطور وتصبح مراكز جهوية رئيسية. وتهم بالخصوص مدن النفيضة و سيدي بوعلي و الساحلين و مساكن و الجم و الشابة و المحرس و الصخيرة وجبنيانة والخنشة وعقارب ...

4.6. تنمية القطاعات الاقتصادية

يرتكز هذا الهدف على تنمية محيط أعمال جذاب ومحفز وذو قدرة عالية على الإدماج الاقتصادي وتنمية الشعب (Filières) الاقتصادية كأحد العناصر الفعالة لدعم القدرة التنافسية للجهة. وتتمثل التوجهات في هذا المجال فيما يلي:

* تنمية مناطق صناعية مختصة قادرة على تطوير استراتيجيات الاندماج الاقتصادي وخصوصا منظومة الكليستر (Clusters).

* تنمية القطب الصناعي بالصخيرة كحلّ ناجع للحد من التلوث و الضغط الصناعي بمدينة صفاقس.

* بعث ديناميكية اقتصادية وتشغيلية بالمناطق الداخلية لولايي صفاقس و المهديّة وتنمية أقطاب صناعات غذائية بالجهة.

أما في القطاع الفلاحي، ونظرا لأهمية قطاع الزياتين من ناحية ولهرمها من ناحية أخرى، يطرح تجديد الغراسات كخيار مهم لهذا القطاع. ونظرا لمحدودية الموارد المائية بالجهة كما وكيفاء، يجب العمل على تنمية المناطق السقوية عبر تثمين المياه المالحة والمياه المستعملة المعالجة والتي تمكن من تكثيف إنتاج الأعلاف وتربية الماشية، كما يجب العمل على استعمال التقنيات التي تمكن من تحسين المردود كحل لمحدودية الموارد المائية و تقلص إمكانية توسيع المساحات المنتجة.

وفي مجال النقل، ونظرا لارتباطه الوثيق بإعادة هيكلة المجال العمراني للمدن الكبرى تتمثل التوجهات في بعث شبكة مترو خفيف ضمن مسارات خاصة بكل من سوسة وصفاقس، وهو الخيار الإستراتيجي الذي سيتمكن كذلك من تدعيم قطاع النقل الجماعي والحد من الإكتظاظ و التلوث.

5.6. تأمين الحاجيات المائية والطاقة

يبقى تأمين حاجيات الجهة من الطاقة سواء الكهربائية أو الغازية أحد التحديات المهمة في ظل محيط اقتصادي عالمي متقلب وشروط تزود مكلفة. لهذا تطرح الطاقة الكهربائية النووية وكذلك الغاز الطبيعي كخيار استراتيجي ليس للجهة الاقتصادية للوسط الشرقي فحسب بل وللبلاد ككل.

6.6. تأهيل الوضع البيئي وحماية المحيط

تعمل توجهات التهيئة على حماية الشريط الساحلي عبر عمليات مكثفة لإزالة التلوث (منطقة سيدي عبد الحميد و صفاقس الجنوبية إلى مستوى طينة ..). إضافة إلى مقاومة التصحر و الانجراف بالمناطق الداخلية و تهيئة المناطق الرطبة (سبخة الكلبية، وسيدي الهاني...). كما تعمل على الحد من التوسع العمراني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية (خصوصا حول سوسة الكبرى و مدينة المنستير و مدينة المهدية و صفاقس الكبرى).

7. المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية

1.7. السيناريوهات المطروحة

بالنظر إلى التوجهات الأساسية للتهيئة، وقع طرح و مناقشة سيناريوهين للتهيئة خلال الجزء الأول من المرحلة الثانية للدراسة : سيناريو التهيئة وفق "المحور الساحلي" (développement selon « l'axe littoral ») و سيناريو "تخفيف التمركز بالساحل" (Desserrement).

1) يرتكز سيناريو التهيئة وفق "المحور الساحلي" (développement selon « l'axe littoral ») للجهة الاقتصادية للوسط الشرقي على جملة من العناصر منها الموقع الجغرافي للجهة و البنى الأساسية التي يمتلكها أو المبرمجة، هذا بالإضافة إلى دورها الهام في الاستثمار و الإنتاج و التشغيل.

و يعمل سيناريو التهيئة وفق "المحور الساحلي" على دفع النمو و تكثيفه على كامل الشريط الساحلي بالاستفادة من ديناميكية المراكز العمرانية و الاقتصادية الموجودة (من بوفيشة شمالا إلى الصخيرة جنوبا) و بالاعتماد على قوة الدفع التي ستحدثها المشاريع الكبرى المنجزة أو بصدد الإنجاز بالجهة (المطار الدولي و الميناء بالمياه العميقة بالنفيضة و القواعد اللوجستية بالنفيضة و سوسة و صفاقس و المحطات السياحية، إلخ).

و على اعتبار أنها لعبت دورا هاما كمعبر بري و بحري و جوي ذو بعد دولي، تطرح على الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي مهمة تدعيم الاقتصاد الوطني للاندماج في الاقتصاد العالمي و خصوصا ضمن المحيط الجغرافي المغاربي. لذلك، يستوجب مواصلة تهيئة الطريق السيارة صفاقس-رأس الجدير و تدعيم الخطوط الجوية و البحرية المغاربية. و يمكن تركيز المشاريع الكبرى خارج الأقطاب العمرانية الكبرى من تخفيض الاكتظاظ بهذه الأقطاب و دفع النمو باتجاه فضاءات ساحلية جديدة مثل بوفيشة و هرقل و النفيضة و المهدية و الصخيرة.

لذلك، يعمل السيناريو على تنمية فعالة للقطاعات الاقتصادية (فلاحة و صناعة و سياحة و خدمات مرافقة) لمجابهة رهانات التشغيل و إعادة هيكلة المجال الترابي عبر تدعيم الوظيفة المتروبولية للمدن الكبرى (سوسة و صفاقس) و هيكلة النقل الحضري و الجهوي و تحقيق تنمية مستدامة و تأمين الحاجات الإستراتيجية من مياه و طاقة. كما يعمل السيناريو على فك عزلة المهدية عبر تركيز مدركة الساحل و التي ستربطها بالطريق السيارة عبر كل

(2) أما سيناريو "تخفيف التمرکز بالساحل" (Desserrement)، فقد طرح كحلّ للنّائج السلبية المنجّرة عن تمرکز و تكثيف النشاط الاقتصادي والعمراني بالشريط الساحلي. فليس من الصدق أن أكثر المناطق تلوثا وحساسة هي التي تأوي أكثر النشاطات الاقتصادية و خصوصا الصناعية منها (سوسة و صفاقس و بدرجة أقل المنستير و المهدية).

لذلك، يعمل سيناريو "تخفيف التمرکز بالساحل" على إعادة هيكلة المجال الترابي بتوسيع مناطق إشعاع المشاريع الكبرى بالجهة و التحكم في ظاهرة التمرکز الساحلي (أو السوحلة Littoralisation) عبر دفع النمو باتجاه محاور داخلية غربا و الحد من تمرکز النشاطات الاقتصادية، و خصوصا الصناعية الملوثة منها، بالساحل وفتح معابر اندماج أكثر فعالية مع المناطق الداخلية لولايات الجهة الاقتصادية أو مع الولايات الداخلية للوسط الغربي (القيروان سيدي بوزيد والقصرين)، حيث يقتضي تدعيم المراكز العمرانية الداخلية بالبنى الأساسية الضرورية من أجل أن تستوعب التزايد المحتمل للنشاط الاقتصادي والديموغرافي بها (مثل الجم والسواصي، وسيدي الهاني و الحنشة و منزل شاکر و بئر علي...).

كما يعمل هذا السيناريو على إنجاز عمليات بيئية كبرى تتعلق بإعادة انتصاب (Relocalisation) المصنع الكيميائي الموجود بصفاقس SIAPE و حماية الشريط الساحلي عبر عمليات مكثفة لإزالة التلوث (منطقة سيدي عبد الحميد و تبرورة و صفاقس الجنوبية إلى مستوى طينة ..). إضافة إلى مقاومة التصحر و الانجراف بالمناطق الداخلية وتهيئة و تثمين المناطق الرطبة (سبخة الكلبية، وسيدي الهاني...).

لذلك، يعمل السيناريو على تحقيق تنمية ناجعة و استغلال عقلاي للموارد الطبيعية و الدفع لانتصاب المؤسسات الصناعية باتجاه المناطق الداخلية (Desserrement industriel) و تنمية هيكلة عمرانية متوازنة و هيكلة المجال عبر إعادة توزيع جغرافي للنشاطات الصناعية و فك عزلة المناطق الممتدة من الغضابنة (المهدية) إلى جبنيانة و حتى سيدي منصور (صفاقس) من خلال تركيز مدركة الساحل و تطوير محاور جديدة تربط المناطق الساحلية بالمناطق الداخلية و تدعيم شبكة النقل الجهوي، كما يعمل على مقاومة التلوث و حماية الموارد الطبيعية.

وبعد مناقشة مختلف السيناريوهات من طرف لجنة متابعة الدراسة، وقع الإختيار على سيناريو "تخفيف التمرکز بالساحل".

2.7. الإسقاطات والحاجيات

* الإسقاطات الديمغرافية

أعتمدت الإسقاطات الديمغرافية على ثلاثة فرضيات على أساس نسق النمو الديمغرافي المتوقع : نسق طبيعي (Tendanciel) و نسق بطئ و نسق متسارع (تكتف النمو بالساحل). و بعد تحليل و مناقشة مختلف الفرضيات، وقع الإختيار على الفرضية الأولى القائمة على

جدول 1 : الإسقاطات الديمغرافية لأفق 2025

الإسقاطات أفق 2025		السكان 2009		الولاية
الوسط البلدي	مجموع الوسطين	الوسط البلدي	مجموع الوسطين	
737494	877529	484300	600400	سوسة
730323	730323	505200	505200	المنستير
223652	484266	176500	394100	المهدية
796828	1180118	593100	918500	صفاقس
2476735	3252366	1759100	2418200	الوسط الشرقي

المصدر : أفق للإستشارة بالإعتماد على معطيات المعهد الوطني للإحصاء-2010

*** الحاجيات من الأراضي**

بالإعتماد على نتائج الإسقاطات الديمغرافية المنجزة، وقع تقدير المساحات الضرورية من الأراضي لمختلف الحاجيات من سكن وبنى أساسية وخدمات بالوسط الشرقي على أساس 40 مسكنا/هك. ويلخص الجدول التالي المساحات المقدرة :

جدول 2 : المساحات المقدرة لمختلف الحاجيات المجالية (هك)

الوسط الشرقي	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	الحاجيات
5192	1560	317	1522	1793	فضاءات للسكن
260	78	16	76	90	فضاءات للخدمات
716	225	69	191	231	فضاءات للتجهيزات
1770	500	120	550	600	فضاءات مناطق خضراء
7938	2363	522	2339	2714	المجموع

المصدر : أفق للإستشارة-2010

ويبين الجدول أعلاه توافقا بين الحاجيات المجالية لكل ولاية و نسق النمو بها حيث تصدرت سوسة أولوية الولايات بالجهة من حيث المساحات المخصصة للتوسعات المجالية الإضافية المرتقبة خلال الـ 15 سنة القادمة وذلك بـ 35%، تليها ولايتي المنستير وصفاقس بـ 30% لكل واحدة ثم ولاية المهدية بـ 6% فقط.

3.7. محتوى المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية

إنطلاقا من التوجهات الأساسية للتهيئة كما وقع تفصيلها ضمن سيناريو "تخفيف التمركز بالساحل" (Desserrement)، يهدف المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للوسط

- تخفيف التمرکز الصناعي بالساحل بإحداث مناطق صناعية بالمناطق الداخلية للجهة وتدعيم التواصل مع الجهات الاقتصادية المجاورة وخصوصا الوسط الغربي.
- تنمية هيكلية عمرانية متوازنة وذلك بتدعيم صفاقس الكبرى و سوسة الكبرى كحاضرتين جهويتين والمنستير و المهدية كأقطاب جهوية.
- التنمية الاقتصادية والإستغلال الأمثل للثروات الطبيعية عبر تدعيم القطب البتروكيميائي بالصخيرة و بعث قاعدة نشاطات صناعية خفيفة بكندار و بعث أقطاب تكنوبولوجية بالسواسي و بئر علي بن خليفة، كما يطرح تجديد و تشييب أشجار الزياتين و تنمية الفلاحة البيولوجية و إحداث محطات سياحية جديدة.
- هيكلية منظومة النقل لتسيير حركة الدخول و الخروج من المدن الكبرى و تحديد مسارات نقل مخصصة لبعث شبكة المترو الخفيف بكل من سوسة و صفاقس مع توسيع هذه الشبكة لتشمل كل من هرقل و الشابة.
- تطوير النقل الجوي و البحري و ذلك بإحداث ميناء بالمياه العميقة بالنفيضة و تهيئة الجزء الشمالي للميناء التجاري بسوسة للأنشطة الترفيهية و تطوير الميناء الحالي بجزئه الجنوبي للأنشطة التجارية و إعادة تهيئة الميناء التجاري بصفاقس و توسيع الميناء البتروكيميائي بالصخيرة و إنجاز القسط الثاني من المطار الدولي بالنفيضة.
- تأمين تلبية الحاجيات الجهوية و الوطنية من طاقة و مياه بإحداث خزان لمياه الشمال بمنطقة سوسة و إنجاز أربعة محطات لتحلية مياه البحر بالصخيرة و قرقنة و المنستير و إحداث مصفاة بترول ثانية و محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية بالصخيرة (أو بنزرت) و تزويد الجهة بالغاز الطبيعي.
- تأهيل و تنمية القطاع البيئي من خلال حماية السواحل ضد الإنجراف و ارتفاع مستوى سطح البحر و حماية الموارد البحرية و مقاومة التصحر و حماية المناطق الحساسة، إلخ..

و تترجم هذه العناصر إلى جملة من المشاريع ضمن المخطط-البرنامج.

8. المخطط – البرنامج

اعتبارا لنتائج الإسقاطات الديموغرافية و تقييم الحاجيات المستقبلية للجهة الاقتصادية للوسط الشرقي من حيث التعمير و الإسكان و البنى الأساسية و التشغيل و المحافظة على المحيط.. إلخ، يحدد **المخطط البرنامج** في ما يلي جملة من المشاريع و العمليات التي تتوافق مع المشاغل المطروحة.

وقد قدمت هذه المشاريع وفق عناوين مقسمة بدورها إلى محاور، بجدول يبين اسم المشروع و مكانه الجغرافي أو الإداري و مبررات إنجازها و الرزنامة الزمنية لإنجازها و المؤسسة المناطة بعهدتها و تكلفته التقديرية.

وبعد تحديد مختلف المشاريع بالإعتماد على أهداف وتوجهات التنهية والتنمية، قدرت التكلفة الجمالية للمخطط-البرنامج بـ **17483** مليون دينار موزعة حسب العنوان كما يلي (دون اعتبار المشاريع ذات التكلفة الغير معروفة) :

جدول 3 : توزيع التكلفة الجمالية للمخطط-البرنامج حسب العنوان

التكلفة (مليون دينار)	
5361,10	1. تنمية القطاعات الإقتصادية
175,0	1.1. التنمية الفلاحية
4480,5	2.1. تنمية وتنويع القطاعات الصناعية
705,6	3.1. التنمية السياحية والخدماتية
654,0	2. التعمير وتنظيم المجال الترابي
2901,5	3. البنية الأساسية والتجهيزات
2204,5	1.3. الطرقات
447,0	2.3. التجهيزات الجماعية
250,0	3.3. الماء والتنوير والتطهير و الإتصالات
6977,1	4. تعصير قطاع النقل
516,3	5. التصرف في الموارد المائية
1073,0	6. التأهيل البيئي
821,8	1.6. التصرف في النفايات الصناعية والعمرانية وتحسين جودة الحياة
220,2	2.6. مقاومة التصحر والإنجراف القاري و البحري
31,0	3.6. حماية الثروة البيولوجية
17483,0	المجموع

المصدر : أفق للإستشارة-2011

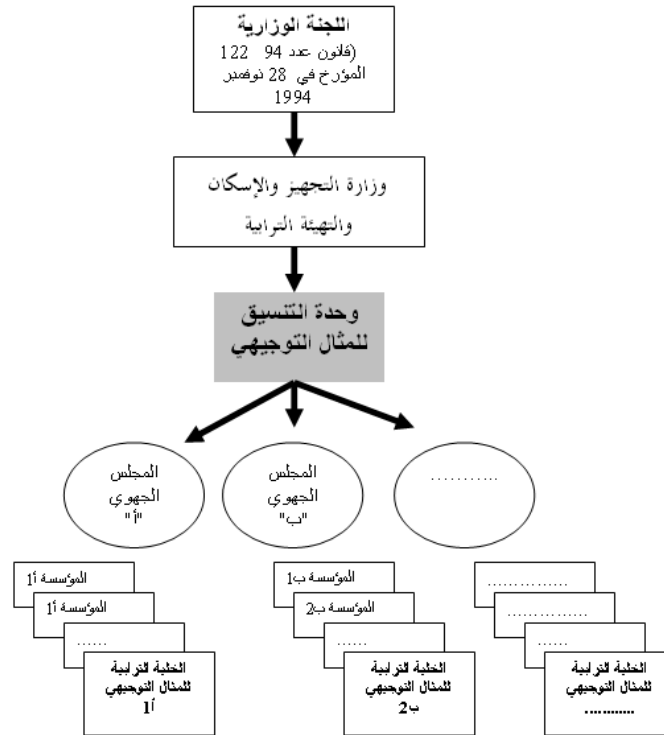
9. التركيبة المؤسساتية

1.9. الهيكلية

يرتكز الإطار المؤسساتي لإنجاز مختلف المشاريع المدرجة ضمن المخطط-البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية :

- تشريك كل الأطراف الجهوية و المركزية في صياغة المراجع الفنية للدراسات التي سيتم إنجازها في إطار المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية.
 - مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بالمناطق ذات الأولوية على ضوء الحاجيات الجديدة لإدماج المناطق الداخلية للجهة الاقتصادية.
 - إحداث وحدة تنسيق لمتابعة تنفيذ المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية والتي ستعمل بالتنسيق مع اللجنة الوزارية للتهيئة الترابية (المحدثة بقانون عدد 122-94 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994)، كما سيسند لها دور تنسيق إنجاز الأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية في مختلف مراحلها والمخططات المديرية القطاعية.
- و يتشكل الإطار المؤسساتي الذي تنصهر فيه وحدة تنسيق لمتابعة تجسيد المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية كما يلي :

التركيبة المؤسساتية لتجسيم توجهات المثال التوجيهي لتهيئة الجهة الاقتصادية للوسط الشرقي



المصدر : أفق للإستشارة-2010

2.9. الآليات المعتمدة

تبني نظام العقد-البرنامج : يمضى العقد-البرنامج من كافة الأطراف المركزية و الجهوية المعنية بالمثل التوجيهي للتهيئة ثم تعرض على اللجنة الوزارية للتهيئة الترابية للمصادقة عليه. و يجب أن يؤكد محتوى العقد-البرنامج على الصبغة الإجبارية للتوجهات القطاعية و المشاريع المدرجة ضمن المخطط-البرنامج و آجالها.

مؤشرات المتابعة : يندرج نظام متابعة إنجاز المثل التوجيهي للتهيئة على مقاربة "التصرف بالأهداف" GPO. و يسعى إلى متابعة تقدم إنجاز توجهات المثل التوجيهي للتهيئة و تقييم التأثيرات المسجلة و مدى تحقيق الأهداف الموكولة إليه.